



**Inter-Agency Coordination**  
Lebanon

# دعم المؤسسات العامة اللبنانية في إطار خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٦

## دعم المؤسسات العامة اللبنانية في إطار خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٦

هناك توجه حالي يدعو بشدة إلى دمج المؤسسات الوطنية والمحلية بشكل بارز في أي استجابة انسانية. وفي هذا السياق تقدّم اعتبارات الفعالية والشرعية إضافة إلى المنافع الملموسة التي قد تقدّمها مقارنة مماثلة إلى المجتمعات المضيفة والشعوب، سبباً جوهرياً قوياً للتدخلات الرامية إلى إرساء الاستقرار.

وكان تعزيز المؤسسات العامة عنصراً أساسياً في خطة لبنان للاستجابة للأزمة التي تشير إلى وجود ٣,٣ مليون شخص محتاج على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي. ويعتبر تعزيز المؤسسات والأنظمة القائمة من أفضل الوسائل للوصول إلى هؤلاء الأشخاص. وفي واقع الأمر، اكتسبت هذه المؤسسات خبرة محلية حيوية باعتبارها المستجيب الأول للأزمة وقدمت حلولاً مبتكرة للاحتياجات متعددة الأوجه والأبعاد.

في عام ٢٠١٦ تم تحويل ١٨٧,٢ مليون دولار أميركي إلى المؤسسات اللبنانية أو غيرها ما يمثل ارتفاعاً طفيفاً مقارنة مع المبلغ المسجل في عام ٢٠١٥ وهو ١٧١,٥ مليون دولار أميركي. وكانت خطة لبنان للاستجابة للأزمة قد مكّنت المؤسسات اللبنانية من خلال تزويدها بالدعم الذي تحتاج إليه بشدة، من تسجيل أكثر من ١٩٠,٠٠٠ طفل سوري في التعليم الرسمي، وبناء/إعادة تأهيل شبكة مياه عامة بطول ٢٠١ كيلومتر كما وتزويد ٥,٣١١ مزارعاً لبنانياً بالمعدات والتدريب من بين أمور أخرى. وركزت هذه الاستثمارات على المناطق الأكثر فقراً في البلاد حيث تعيش غالبية اللاجئين. وعلى صعيد آخر ومن خلال وضع المؤسسات العامة في طليعة الجهود الرامية إلى تخفيف تأثير الأزمة وإبراز دورها الاستراتيجي في إدارة التوترات في المجتمعات المحلية، يتعرّز استقرار لبنان وقدرته على الصمود.

وبشكل عام ساهم الدعم التقني والتشغيلي والمالي الذي تمّ تقديمه في عام ٢٠١٦ إلى المؤسسات العامة اللبنانية في معالجة التحديات والفجوات والأولويات وذلك من خلال انتداب ٦٠١ موظف إضافي إلى هذه المؤسسات.

قامت **وزارة الشؤون الاجتماعية** وشبكاتها الواسعة من مراكز الخدمات الإنمائية بانتداب ما لا يقل عن ١٩٨ موظفاً إضافياً على المستوى المركزي والمستوى المحلي. وتمّ تحقيق ذلك من خلال دعم مالي يقدر بنحو ١١,٤ مليون دولار أميركي استهدف على نحو خاص تنفيذ البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً. ولا تقتصر مساهمة هذه القدرات الإضافية لوزارة الشؤون الاجتماعية في الاستجابة للأزمة فحسب وإنما تسعى إلى الاستعداد لمستقبل يتم فيه توفير خدمات اجتماعية شاملة.

سمح الدعم الذي تم تقديمه إلى نظام التعليم الرسمي عبر **وزارة التربية والتعليم العالي** بتسجيل ٤٠٢,١٧٢ طفلاً من بينهم ٢٠٤,٣٤٧ طفلاً لبناني في التعليم الرسمي في أنحاء البلاد خلال العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧. وبالإجمال تمّ جمع ٢٥٣ مليون دولار أميركي لتنفيذ مبادرة الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي. إلا أن هذا التقرير لم يغط سوى ٧٣ مليون دولار أميركي. غطى التمويل رسوم



تسجيل الأطفال، ورواتب المعلمين إضافة إلى تكاليف التشغيل وإعادة التأهيل والتكاليف الإدارية لمدراس الدوام الثاني.

من أجل دعم نظام الصحة العامة، تلقت **وزارة الصحة العامة** ١٤,٤ مليون دولار أميركي لدعم المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية من خلال انتداب ١٥١ موظفاً إضافياً. وتمّ دعم ٢٢٠ مركزاً للرعاية الصحية الأولية لمعالجة احتياجات المجتمعات الأكثر ضعفاً على نحو أفضل. كما تمّ تزويد ٢٦ مستشفى حكومياً بالتجهيزات الطبية والأدوية المنقذة للحياة مع التركيز على حالات الطوارئ الصحية الرعاية التوليدية في حالات الطوارئ. تحولّ هذا الدعم إلى نجاح كبير. فقد أشارت ٨٤ في المئة من الأسر المعيشية للنازحين السوريين في تقرير تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في عام ٢٠١٦ إلى أنّهم استفادوا من خدمات الرعاية الصحية الأولية عندما احتاجوا إليها.

وعلى المستوى المحلي تمّ استثمار ٧٣ مليون دولار أميركي في ٢٤٠ **بلدية واتحاد بلديات** للاستجابة للضغط المتزايد على الخدمات. وتمّ استثمار ٢٨,٥ مليون دولار أميركي من المبلغ الإجمالي مباشرة في ٢٦٥ عملية تدخل فعلية في ٢٤٠ بلدية ومن ضمنها بناء مساحات عامة، وبنى تحتية رياضية وترفيهية وتجهيز المرافق المحلية وتوزيع حاويات للنفايات. كما تمّ استثمار ٣٥,٣ مليون دولار أميركي في دعم البنى التحتية للمياه والصرف الصحي على المستوى المحلي كما ومؤسّسات المياه ما سمح بإعادة تأهيل/تجهيز ٦٨ مرفقاً لمعالجة مياه الصرف الصحي وسمح لـ ٧٩,٠٠٠ أسرة معيشية بالاستفادة من خدمات إمدادات المياه المحسّنة. وتم تخصيص المبلغ المتبقي وهو ٩,٢ مليون دولار أميركي لدعم تطوير قدرات وزارة الطاقة والمياه على المستوى المركزي إضافة إلى انتداب ٩٧ موظف إضافي إلى البلديات واتحادات البلديات.

وعلى صعيد آخر، قام شركاء الأمن الغذائي بدعم **وزارة الزراعة** في مجالات إنتاج النباتات وإدارة إنتاج الصنوبر، وإعادة التحريج، والإحصاءات وأنظمة المعلومات الزراعية. وفي عام ٢٠١٦، وصل الشركاء إلى ٤,٤٠٠ مزارع متأثر بالأزمة السورية من خلال تدخلات سبل المعيشة إضافة إلى ٢,٠٠٠ شخصاً محتاجاً وضعيفاً لتحسين الممارسات الغذائية (الزراعة العضوية الكثيفة، وحفظ الأغذية وتحويلها)، و ٦٣٠ شاباً تم تسجيلهم في المدارس/المعاهد الفنية الزراعية و ٢٨٠ موظفاً حكومياً على صعيد بناء القدرات. وبالإجمال تم تقديم ١,٨ مليون دولار أميركي لمنع تفشي الأمراض، وتعزيز الانتاج الزراعي والصحة والسلامة المهنية إضافة إلى تحسين جودة البيانات الزراعية والوصول إليها. وتمكّنت وزارة الزراعة من خلال هذا الدعم من إحراز خطوات كبيرة هامة على صعيد تحقيق هدف الأمن الغذائي المستدام في لبنان.

تتضمّن قائمة المؤسّسات الكبرى الأخرى التي تم دعمها في إطار خطة لبنان للاستجابة للأزمة مكتب رئاسة مجلس الوزراء، مكاتب المحافظين والقوى الأمنية بهدف تعزيز إدارة مخاطر الكوارث وخفضها، وإدارة المعلومات والتنسيق وتفعيل إجراءات التشغيل المعيارية ومدونات السلوك في الاستجابة للأزمة. يقدم هذا التقرير لمحة عن النتائج التي حققتها شركاء خطة لبنان للاستجابة للأزمة في عام ٢٠١٦ بما في ذلك الحكومة اللبنانية والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظّمات غير الحكومية والمنحنيين لتعزيز المؤسّسات العامة.

## الأرقام الرئيسية:



لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال ب:  
مارغون اندريو: [margunn.indreboe@undp.org](mailto:margunn.indreboe@undp.org)  
ساندر فان نيكرك: [niekerk@unhcr.org](mailto:niekerk@unhcr.org)  
نويمى لانتيرنير: [noemie.lanternier@undp.org](mailto:noemie.lanternier@undp.org)

© ٢٠١٧ جميع الحقوق محفوظة  
التنسيق بين الوكالات-لبنان



**Inter-Agency Coordination**  
Lebanon